

بسم الله الرحمن الرحيم



المؤتمر السنوي الثاني

27-28-29 نوفمبر 2015

البيان الختامي

تمر الأمة المسلمة اليوم بلحظة تحول تاريخي فارقة تتقاذفها أمواج قرون من التخلف وتنكب مسيرة الهدى والعلم، تحدها أشواق العزة والكرامة والحرية، تتشبث بمكاسب عقود من الصحة صارت حقائق اجتماعية لا تزول، وتتجه نحو نهضة أطلقت لها العديد من المشاريع تريد أن تصل بها إلى شاطئ الأمان، شاطئ الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد وإقامة نظم العدل ودولة القانون وتشبيد مجتمعات الرفاه والقيم والسلام والانسجام الاجتماعي.

إن استشعار طبيعة اللحظة والوعي بحقيقة التحديات المشتركة في سائر الأمة، وكذا وحدة المصير الحتمية هو الذي دفع العشرات من علماء وساسة ومفكري وقادة الأمة للتداعي إلى المؤتمر الثاني لمنتدى أكوالالمبور بكوالالمبور أيام 27-28-29 نوفمبر 2015 للبحث في موضوع جوهرية: هو الحرية والديمقراطية ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية.

وعلى مدى يومين من النقاش والبحث وتبادل الخبرات وفحص التجارب المميزة (ماليزيا وتركيا) توصل المشاركون إلى بلورة تصورات وأفكار وتوجهات من شأنها أن تكون نبراسا لمسيرة المستقبل وديلا لمشاريع النهضة تمكن الأمة من تعزيز قدراتها للخروج الآمن والمظفر من لحظة التدافع العسيرة التي تمر بها، وفي هذا الإطار يؤكد المشاركون على ما يلي:

- اعتبار تحقيق الحرية والديمقراطية واعتماد نظام الحكم الرشيد أولوية المرحلة، وطريق العبور الحتمي والوحيد نحو الاستقرار والتنمية.
- إن تحقيق هذه الغاية يتطلب تضحيات جساما من الجميع بغرض تقليل المخاطر وتقليص زمن التحول الديموقراطي وتخفيف أعبائه، علما أن البديل عن إنجاز مكسب الحرية وتملك الديمقراطية والحكم الرشيد أكثر فداحة وألما من أي ثمن آخر يمكن تخيله.
- التأكيد على أهمية تأصيل مفاهيم الحرية والديمقراطية والتنمية في المنظومة الإسلامية ونشر ثقافتها في المجتمع من خلال كل الوسائل والوسائط التعليمية والتربوية والإعلامية والثقافية والفقهية، إذ ستظل الفائدة من الحرية منقوصة في أي مجتمع لا يدرك قيمتها كما ستظل ثمار الديمقراطية مجتزأة في أي مجتمع لا يمارسها الناس في البيت والأسرة والشركة والمنظمة والحزب.

- اعتبار الانسجام وتماسك مجتمعاتنا الإسلامية أمر ضروري لبناء أنظمة سياسية حرة وديمقراطية، كما أنه السبيل الأفضل لصد وحجب مشاريع التدخل الخارجي الجاهزة لإعاقة مسيرتنا نحو النهوض.
- اعتبار التنوع العرقي والمذهبي والثقافي والفكري واحترام الخصوصيات، المؤسسة على المساواة في المواطنة والعدالة في الفرص والتكامل، أمراً ملحا لوقف استنزاف طاقات الأمة وتهيئة الأرضية الضرورية للاقلاع نحو المستقبل الواعد المضيء بحول الله.
- إعطاء الأولوية للمشاركات الوطنية مع القوى الأساسية في الأمة لتأسيس دولة القانون، والامتناع عن الانجرار إلى المعارك الجانبية التي تخدم الاستبداد وتطيل من أمد مصارحته وتزيد آلام الخلاص منه.
- الاهتمام ببناء أرضية وطنية صلبة جامعة قبل التنافس الايديولوجي والسياسي بما يجعلنا نتجنب السقوط الجماعي في الجولات الأولى من ذلك التنافس.
- بذل أقصى الجهد لكسب من يمكن كسبه لمشروع التغيير وتجنب كسب العداوات بغير طائل، ومحاولة إقناع الأنظمة القائمة بأن التحول الديمقراطي يخدم الاستقرار والأمن والتنمية، وإفهام القوى الدولية والإقليمية أن مصالحها مصانة ومحفوظة ما احترمت لشعبونا حقها في التمتع بذات الحقوق ونظام الرفاه الذي تتمتع به الشعوب في العالم المتقدم.
- إشراك كل قوى الأمة في مشروع النهضة وتأسيس الإطار والفضاءات الضرورية لذلك، من علماء يخلصون الفقه والشرع من شبهات المبطلين المشرعين للظلم والفساد، ومفكرين يقودون الفعل الشعبي ويرشدونه، وقانونيين ومشرعين يحصنون خيارات الأمة في الدساتير والقوانين، وساسة وقادة يحققون الأفكار على أرض الواقع وينجزون المشاريع في حياة الناس العملية.
- ضرورة اقتناع الأنظمة الحاكمة بأن مصلحتها في الديمقراطية وتوفير الحريات وأن رفضها لمطالب الشعوب بالإصلاح والتغيير هو مضيعة للفرص، وهو استدعاء لأزمات لا طائل منها سيكونون أكبر الخاسرين فيها إذ أن إرادة الشعوب لا يمكن أن تقهر مهما طال الزمن و مهما طاللت المعاناة، وأن الاستبداد نهايته مروعة وتاريخه يبقى مشينا تتناقل أخباره الأجيال.
- وفي الأخير يعلن منتدى كوالالمبور:

- بأنه سيعكف على دراسة معمقة للمناقشات والدراسات التي تمت في المؤتمر عن الحريات والديموقراطية وسينشر على إثر ذلك في مطلع سنة 2016: "إعلان كوالالمبور" لتوجيه الأمة نحو سبل تحقيق الاستقرار والتنمية بضمان الحريات والديموقراطية، وسيقوم أعضاء المنتدى من مختلف الأقطار لتوصيله لأصحاب التأثير في العالم الإسلامي والترويج له عبر مختلف وسائل الإعلام وإثرائه ومناقشته في العديد من الندوات والورشات ومختلف مؤسسات التعليم والإرشاد إلى غاية المؤتمر الثالث في شهر نوفمبر 2016.
- ويعلن عن إطلاق شبكة دولية للباحثين في الفكر الإسلامي تعنى بتشجيع الإبداع الفكري الفردي والاجتهاد الجماعي في ما يخدم احتياجات الأمة في مجال العلم والفكر وفق مسارات بحثية يحددها علماء ومفكرو المنتدى.
- كما يعلن المنتدى عن إطلاق الجائزة السنوية المسماة " جائزة محمد مهاتير الدولية" لتكريم، بمناسبة المؤتمر المقبل، أحسن بحث في كيفية تحقيق الحكم الرشيد في الدول الإسلامية.

29 نوفمبر 2015

كوالالمبور - ماليزيا